



# خلاصة

﴿ في علم الميراث ﴾

---

( تأليف )

﴿ الشيخ أحمد إبراهيم الجداوى ﴾

أحد علماء الأزهر الشريف ومدرس الشريعة  
الإسلامية في كلية الخرطوم

---

﴿ حقوق الطبع محفوظة ﴾

---

( الطبعة الأولى )

« بمطبعة الواغظ بمصر سنة ١٣٢٧هـ ١٩٠٩م »

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أحمد الله على التوفيق لصالح العمل \* وأشكره واستمنحه  
العصاة من الخطل \* وأصلى وأسلم على من أرسله بالحق بشيرا  
ونذيرا \* وداعيا إليه بأذنه وسراجا منيرا \* وبعد فهذه خلاصة  
في علم الميراث جامعة جليل مباحثه \* ومنضمة أحكام ما يرد  
من مسائله \* يكتفى الطالب بفهمها \* ويستغنى العالم بمراجعتها \*  
وقد رتبناها ترتيبا به يقرب ضبطها \* وتسهل مراجعتها \* والله  
أسأل أن ينفع بها \* كما تقم بأصولها \* أنه ولي ذلك \* وهو العليم  
بما هناك

## مقدمته

( في تعريف علم الميراث وموضوعه وأثر نبوي يدل على فضله )

هو علم يعرف به نصيب كل واحد من الورثة وموضوعه التركة من حيث تقسيمها والوارث من حيث بيان نصيبه \* وهو من أجل العلوم قدراً وأرفعها شأنًا ولذا حث النبي صلى الله عليه وسلم على تعليمه وتعلمه مشيراً إلى عظمه ورفعة شأنه فقال ( تعلموا القرآن فاعلموا به الناس فانها نصف العلم ) أمسك المتقدمون عن تأويل هذا الحديث واختلف المتأخرون في تفسيره وأنا أذكر لك من أقوالهم ما وافق ذوقى وقرب من الصواب غندى فأقول جعله عليه السلام نصف العلم إما لاختصاصه بأحدى حالتى الانسان وهى حالة الممات بخلاف سائر العلوم فانها مختصة بحالة الحياة أو لأن أسباب الملك اثنان اضطرارى واختيارى وهو مختص بالاضطرارى وغيره من العلوم مختص بالاختيارى كالشراء وقبول الهبة والوصية أو للترغيب فيه وتفخيم أمره

## ﴿ أسباب الميراث ﴾

### أسباب الميراث ثلاثة

الاول النسب أى القرابة وهو سبب لارث كل من  
القريبين لصاحبه على حسب البيان الآتى  
الثانى النكاح الصحيح فانه سبب فى إرث كل من  
الزوجين للآخر سواء تأكد بالدخول أو الخلوة الصحيحة  
أولاً بخلاف النكاح الفاسد لفقده شرط والباطل كنكاح المتعة  
والنكاح المؤقت فليس واحد منهما سبباً فى الارث ولو وجد  
بعده دخول

الثالث الولاء وهو لغة النصرة والمحبة وشرطاً قرابة  
حكينة حاصلة من عتق أو موالاة وهو سبب فى إرث المولى  
الأعلى من الأدنى دون العكس سواء كان حاصلًا بسبب العتق  
أو الموالاة وستوضح لك الموالاة قريباً

## ﴿ شروط الميراث ﴾

يشترط فى تحقق الميراث أمران

الاول موت المورث حقيقة أو حكماً أو تقديرًا فالموت



الحقيقي يتحقق بمشاهدة موته والموت الحكمي يكون بحكم  
القاضى بموت المفقود اذا لم يعلم مكانه ولا حياته ومضت  
مدة تسعين سنة من يوم ولادته . والموت التقديرى يكون  
بافصال جنين ميت من حامل بضرب بطنها فإنه يقدر موته  
بالضرب ويحكم بوجوب الغرة وهى خمسمائة درهم تجعل ضمن  
تركته \* وليس العلم بجهة ارث الوارث شرطا فى تحقق  
الميراث بل هو شرط للحكم بالقاضى فان القاضى لا يحكم بأرث  
شخص الا اذا علم أنه وارث من جهة القرابة مثلا

الثانى حياة الوارث بعد موت المورث حياة حقيقية بأن  
يشاهد حيا بعد موت مورثه أو تقديرية بأن يكون حملا فانه  
إذا مات رجل وترك زوجته حاملا ورث منه الحمل لا اعتباره  
حيا تقديرا مع احتمال أنه لم تنفخ فيه الروح عند موت أبيه  
﴿ موانع الارث ﴾

الموانع جمع مانع وهو فى عرف علماء الميراث مانع من  
بهالية الارث بعد قيام سببه بخلاف الحجب فانه يفوت به  
الارث دون أهليته - ويسمى من قام به مانع محروما كما يسمى

من حجب محجوبا والمحروم لا يمنع غيره من الميراث والمحجوب  
يمنع غيره وسنفضل ذلك في باب الحجب ان شاء الله \* ومنع  
الشخص من الميراث أحد أربعة أمور

الاول الرق سواء كان تاما كما في القن أو ناقصا كما في  
المدبر وأم الولد والقن هو المملوك الذي لم يثبت له نوع من  
أنواع الحرية - والمكاتب هو العبد الذي كاتبه مولاه على  
أن يدفع مالا معيناً ليصير حراً - والمدبر هو الذي قال له  
مولاه أنت حر بعد موتي - وأم الولد هي الجارية التي ولدت  
من سيدها - ولما كان كل من المدبر وأم الولد يصير حراً  
بمجرد موت السيد كان كل منهما ناقص الرق بخلاف القن  
والمكاتب . فالرقى مطلقاً لا يرث لان جميع ما في يده  
لمولاه فلو ورث وقع الملك لمولاه ولزم توريث الاجنبي بلا  
سبب . ولا يرث لان جميع ما في يده لمولاه فلو ورث منه  
قريبه ملك مال السيد وهو اجنبي منه بلا سبب

الثاني القتل الذي يوجب القصاص أو الكفارة - فالذي  
يوجب القصاص هو العمد وهو أن يعتمد قتله بما يقتل به

غالياً وموجبه الائم والقصاص ولا كفارة فيه . والذي يوجب  
الكفارة نومان الاول شبه العمى وهو أن يعتمد ضربه بالمال  
يقتل به غالياً وموجبه الائم والكفارة والدية المظلة ولا  
غور فيه

الثاني الخطأ كأن يقصد الرمي الى صيد فيصيب النسا  
أو يسقط عليه من سطع أو يتقلب عليه في حالة النوم وموجبه  
الكفارة عليه والدية المظلة على العاقلة ولا إثم ولا غور فيه  
ففي كل هذه الانواع لا يرث القاتل من المقتول اذا كان بالنا  
عاقلاً . والقتل بالتسبب كما اذا جرح شخص بثر أو وضع  
حجراً في ملك غيره فمات بسبب أحدهما موره لا يوجب  
الحرمان من الميراث وكذا القتل بحق لا يمنع للميراث كما اذا  
قتل موره لدفعه عن نفسه . والكفارة هي عتق رقبة مؤمنة  
قانه لم يجد فصليم شهرين . والدية للمظلة مائة من الابل أو ما  
خمس وعشرون بنت مخاض وهي التي طمنت في السنة الثانية  
ومثلها بنت لبون وهي التي طمنت في السنة الثالثة ومثلها حقة  
وهي التي طمنت في السنة الرابعة ومثلها جذعة وهي التي طمنت

في السنة الخامسة وتصح الدية من النقود وهي ألف دينار من  
الذهب أو عشرة آلاف درهم من الفضة \* والدية الخففة مثلها  
غير أنها إن كانت من الأبل تكون أخماس عشرون من الله كور  
التي أتمت سنة ودخلت في الثانية وعشرون من الإناث مثلها  
وعشرون من بنت اللبون ومثلها من الحقة وكذا من الجذعة  
الثالث اختلاف الدين فلا يرث المسلم من الكافر ولا  
العكس فلو تزوج كناية فمات أحدهما لا يرثه الآخر وكذا  
لو كان له أب كافر لا يرث واحد منهما الآخر لقوله عليه  
السلام (لا يتوارث أهل ملتين شتى) \* والمرتد وهو الذي ترك  
الإسلام طائفا مختارا لا يرث أحداً إلا مسلماً ولا كافراً ولا  
مرتداً لأنه لا ملة له والأرث يعتمد على الملة ويرث أقاربه المسلمون  
كسب إسلامه وكسبه زمن رده بوضع في بيت المال إن  
كان ذكراً فإن ارتدت أنثى فجميع كسبها لورثتها المسلمين وقال  
الصاحبان جميع كسب المرتد لورثته المسلمين ذكراً أو  
أنثى \* كتسبه أيام الإسلام وأيام الردة وينبغي أن يعمل به الآن  
الرابع اختلاف النار وهو إنما يتحقق إذا تعددت الملوكة

وكان لكل عسكر واستحكم نزاعهم وانقطعت العصمة فيما  
 بينهم حتى استحل كل منهم قتل غيره اذا ظفربه . واختلف  
 الدار لا يمنع من الارث في حق المسلمين حتى لو دخل تاجر  
 مسلم دار الحرب للتجارة مات فيها يرثه ورثته المسلمون لان  
 الارث يعتمد على النصرة والولاية واتفاق الدين وهي موجودة  
 وكذا لو أسر الكفار رجلا فبقى مسلما حتى مات يرثه أقاربه  
 المسلمون بل يمنع في حق الكفار سواء كان اختلافا حقيقيا  
 كما لو مات حربي في دار الحرب وله قريب ذي عندنا أو  
 بالعكس فلا توارث بينهما لاختلاف الدار حقيقة . أو حكما  
 كما لو مات مستأمن في دارنا وله قريب ذي أو بالعكس فلا  
 توارث بينهما لاختلاف الدار حكما لان دار المستأمن دار  
 حرب ودار الذمي دار اسلام فهما في دارين حكما وان كانا  
 في دار واحدة حقيقة وقت الموت وهي دار الاسلام

﴿ كيف يتصرف في التركة ﴾

يبدأ من التركة بعد الحقوق المتعلقة بعينها كالرهن والعبد  
 الجاني والمبيع المحبوس عند البائع لاجل ثمنه بنجيز الميث بلا

يُذِير وَلَا تَهْتِير بَأَنْ يَكْفَنَ مِمَّا كَانَ يَلْبَسُ فِي حَيَاتِهِ مَعَ مِرَاعَاةِ  
السُّنَنِ فِي عِدَدِ الْكَفْنِ ثُمَّ تَقْضَى دِيُونُهُ الَّتِي لَهَا مَطَالِبٌ مِنْ جِهَةِ  
الْعِبَادِ وَتَقْدَمُ دِينَ الصَّحَّةِ عَلَى دِينَ الْمَرَضِ إِنْ جَهِلَ سَبَبُهُ وَإِلَّا  
فَهَذَا سِيَانٌ وَيَجِبُ تَنْفِيزُ دِينَ اللَّهِ مِنْ ثُلْثِ الْبَاقِي كَسَائِرِ الْوَصَايَا  
إِنْ أَوْصَى بِهِ وَإِلَّا لَا ثُمَّ تَنْفُذُ وَصَايَاهُ مِنْ ثُلْثِ الْبَاقِي بَعْدَ  
الَّذِينَ ثُمَّ يَقْسَمُ الْبَاقِي بَعْدَ الْوَصِيَّةِ بَيْنَ وَرَثَتِهِ عَلَى حَسَبِ تَرْتِيبِهِمْ  
وَأِنْ لَمْ يَوْجَدْ وَارِثٌ أُعْطِيَ الْبَاقِي لِلْمُسْتَحَقِّ بِمَوَالَاةٍ أَوْ غَيْرِهَا  
وَبِالْجُمْلَةِ فَالْمُسْتَحَقُّونَ لِلْبَاقِي مِنَ التَّرَكَّةِ بَعْدَ الْوَصِيَّةِ عَشْرَةُ أَصْنَافٍ  
نُظِّمَهُمُ ابْنُ الشَّحْنَةِ مَشِيرًا إِلَى تَرْتِيبِهِمْ فَقَالَ

يُعْطَى ذُووُ الْفُرُوشِ ثُمَّ الْمَصْبِيَّةُ ثُمَّ الَّذِي جَادَ بِعَتَقِ الرِّقَةِ .

ثُمَّ الَّذِي يَمْصُبُهُ كَالْجَدِّ ثُمَّ ذُووُ الْأَرْحَامِ بَعْدَ الرَّدِّ

ثُمَّ مُعَمَّلٌ وَرَا مَوَالٍ ثُمَّ مَزَادٌ ثُمَّ بَيْتُ الْمَالِ .

يُرِيدُ أَنَّهُ يَبْدَأُ بِأَصْحَابِ الْفُرُوشِ . وَذُوُ الْفُرُوشِ كُلِّ مَنْ

لَهُ سَهْمٌ مَقْدُوفٌ فِي الشَّرْعِ كَالزَّوْجِ . فَإِنْ بَقِيَ شَيْءٌ بَعْدَ فُرُوشِهِمْ أَوْ لَمْ

يَكُنْ أَصْحَابُ فُرُوشٍ أُعْطِيَ الْمَالُ لِلْمَصْبِيَّةِ النَّسَبِيَّةِ . وَالْمَاصِبِ

مَنْ يَأْخُذُ مَا بَقِيَ مِنْ أَصْحَابِ الْفُرُوشِ وَإِذَا انْقَرَدَ يَأْخُذُ جَمِيعَ

المال كالابن \* فان لم يوجد حاصب نسبي أعطي للمعتق فان لم  
 يوجد أعطى لمصيبة الكور \* وان بقي شيء من أصحاب الفروض  
 ولم يكن ثم حاصب نسبي ولا حاصب سبي برد الباقي على ذوى  
 الفروض النسبية بقدر فروضهم \* وان لم يوجد حاصب ولا  
 صاحب فرض أعطى المال لذوى الارحام \* وذو الرحم كل  
 قريب ليس صاحب فرض ولا حاصب كإبن الاخت \* وان لم  
 يكن ذو رحم أعطي لمولى الموالاة \* والموالاة عقد يجعل الاجنبى  
 كالقريب وهى ان يقول رجل مجهول النسب لا أخراثة مولاى  
 تعقل عني اذا جنيت واذا مت ترثني وقبيل الآخر ويسمى  
 القاتل مولى ابنى والقاتل مولى ابنى فلو جنى بعد ذلك للمولى  
 الابنى عقل عنه الا على كما يرثه اذا مات ولا يعقل الابنى عن  
 الاعلى ولا يرثه الا اذا كانت الموالاة من الجانبين بأن كان كل  
 قاتلا قاتلا وادنى واعلى \* ويرث مولى الموالاة عنه ما هو مذهب  
 عمر وعلى وابن مسعود خلافا لشافعى يدل لنا قوله تعالى (ولكل  
 جعلنا موالى مما ترك الوالدان والاقربون والذين عقدت ايمانكم)  
 فان المراد عقد الموالاة ونصيب الميراث \* وما روى عن تميم

الدارى رضي الله عنه انه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ( ان الرجل ليأتيني فيسلم على يدي ويواليني فقال هو أخوك  
 ومولاك فأنت أحق منه بحياء ومماته ) \* وان لم يوجد مولى  
 الموالة اعطى المال للمقر له بالنسب وانما يرث في هذه المرتبة  
 اذا كان الاقارار يتضمن تحميل نسبه على غير المقر ولم يثبت  
 نسبه بذلك الاقارار وبقي المقر على اقراره كما اذا أقر لمجهول  
 النسب بأنه أخوه لايه ولم يصدقه الاب في ذلك وبقي هو على  
 اقراره حتى مات فان ذلك المقر له يرثه في هذه المرتبة  
 لان الاقارار بالأخوة تضمن تحميل النسب على الاب ولما لم  
 يصدقه الاب لم يحكم بثبوت نسبه منه وأخوته للمقر ولما لم  
 يرجع المقر عن اقراره اعتبر اقراره في حق ماله وحكم بآرثه  
 منه في هذه المرتبة . فان لم يتضمن الاقرار تحميل النسب على  
 الغير اعتبر الاقارار وورث المقر له مع الورثة الثابت نسبهم كما  
 لو أقر لطفل مجهول النسب بأنه ابنه وتوفرت شروط نسبه  
 منه فانه يعتبر ابنا له ويرث مع أولاده . وكذا لو تضمن  
 الاقرار تحميل النسب وثبت النسب اعتبر الاقارار وورثه



المقر له كما لو أقر لمجهول النسب بأنه أخوه وصدقة الأب .  
وظاهر أنه إذا رجع المقر عن اقراره لم يعبأ به . ولا يرث المقر  
له عند الشافعي يدل لنا أن المقر أقر بشيئين النسب واستحقاق  
المال بالارث ولما كان الاقرار بالنسب متضمناً تحمیل النسب  
على الغير كان دعوى غير مسموعة بخلاف اقراره بمال نفسه  
فانه قاصر عليه لا يتعداه الى غيره فكان صحيحاً مسموعاً  
فعمل به \* واذا لم يوجد مقر له يعطى للموصى له بأكثر من  
الثلث ما اوصى له به لان منعه عما زاد عن الثلث كان لاجل  
الورثة \* وان لم يوجد واحداً من هؤلاء وضع المال في بيت المال  
ليصرف في نفقة اللقيط والمريض الفقير والعاجز عن الكسب  
اذا لم يكن له من يتفق عليه وغيرهم من مصارف بيت المال  
وقد تبين مما ذكر ان يحمل ومزاد في البيت الاخير من  
النظم يقرآن بصيغة المفعول وأن موالى يقرأ بصيغة الفاعل  
وان وزا ظرف قصر للضرورة

﴿ بيان الفروض ومستحقها ﴾

الفروض المقررة في شريعتنا ستة وهي نوعان

الأول النصف والرابع والخم

الثاني الثلثان والثلث والستس

وأصحاب هذه الفروض اثنا عشر أربعة من الذكور وهم  
الاب والجد الصحيح وهو الذي لا يدخل في نسبه إلى الميت  
أنثى والاخت لأُم الزوج وعمانية من الأُمات وهي الزوجة  
والبنت وبنت الابن والاخت من الابوين والاخت لاب  
والاخت لأم والام والجدة الصحيحة وهي التي لا يدخل  
في نسبتها إلى الميت بعد فاسد - وصاحب الفرض في عرف  
علماء هذا الفن من له سهم مقدور في الشرع

﴿ أحوال الأب ﴾

للأب في الميراث أحوال ثلاث

الأولى أن يوجد مع ابن الميت أو ابن ابنته وإن سفل  
ويستحق فيها الفرض المطلق الخالي عن التعصيب أي الستس  
فاذا مات شخص وترك أباً وابناً أو ابناً كان للأب الستس  
والباقي لابن أو ابن الابن

الثانية أن لا يوجد مع الابن وإن سفل ولكن يوجد

مع بنت أو أكثر أو بنت ابن أو أكثر ويستحق فيها السدس  
بالفرض وتأخذ ما بقي بعد ذوى الفروض بالتعصيب فلو مات  
شخص وترك أبا وبنتا كان للاب السدس بالفرض وللبنت  
النصف والباقي للاب بالتعصيب

الثالثة أن لا يوجد معه فرع وارث للميت ويستحق  
فيها الارث بالتعصيب المحض فلو مات شخص وترك أبا فقط  
كان المال له ولو مات آخر وترك أما وأبا وأخا كان للام الثلث  
بالفرض والباقي للاب بالتعصيب ولا شيء للاخ لأنه يرث  
بالتعصيب ويتقدم الاب عليه

### ❦ أحوال الجدة ❦

الجدة الصحيح كالاب عند عدم الاب فأحواله أحواله  
ولا يرث شيئاً معه لأنه ينتسب به الى الميت ويخالف الجد الاب  
في أربع مسائل

الاولى أن أم الاب لا ترث مع الاب لا تتساها الى  
الميت به ولكنها ترث مع الجد ولا تحرم به  
الثانية أن الام تأخذ مع الاب ثلث الباقي بعد فرض

أحد الزوجين في مسألتين \* إذا مات رجل وترك زوجة  
وأما وأبا كان للام ثلث الباقي بعد نصيب الزوجة وهو ربع \*  
وإذا مات امرأة وترك زوجها وأما وأبا كان للام ثلث الباقي  
بعد نصيب الزوج وهو سدس \* ولو كان بدل الاب جد كان  
لها ثلث جميع المال في المسألتين

الثالثة لو مات شخص وترك ابن معتقه وأبالمعتق كان  
سدس الولاء للاب والباقي للابن عند أبي يوسف وجميع الولاء  
للابن عند أبي حنيفة ولو كان بدل الاب جد كان الولاء  
لكل الابن بالاتفاق \* قد خالف الجد الاب على رأى أبي يوسف  
الرابعة أن الاخوة من الابوين أو من الاب لا يرثون  
مع الاب بالاتفاق ولا يرثون مع الجد عند أبي حنيفة وعند  
الصاحبين والشافعي يقاسمونه على ما سياتى فقد خالف الجد  
الاب فندم في هذه المسئلة أيضا

( أحوال اولاد الام )

لاولاد الام احوال ثلاث

الاولى للواحد منهم السدس ذكراً كان أو أنثى لقوله

تعالى (وان كان رجل يورث كلاله أو امرأة وله اخ او اخت  
فلكل واحد منهما السدس) فان المراد اولاد الام بالاجماع  
ويبدل على ذلك قراءة أبي (وله أخ او اخت من الام)

الثانية للاثنيين منهم فصاعدا الثلث يقسم بينهم من غير  
أن يفضل المذكر المؤنث في القسمة لقوله تعالى (فان كانوا  
أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث)

الثالثة انهم يستقطون بالولد وولد الابن وان سفل وبالأب  
وبالجد بالاتفاق لانهم انما يرثون كلاله كما هو صريح الآية  
والكلاله من لا ولد له ولا والد . وولد الولد ولد كما ان والد  
الوالد والد

### ﴿ احوال الزوج ﴾

#### للزوج حالتان

الاولى انه يستحق النصف عند عدم ولد الزوجة وولدا بنها  
الثانية انه يستحق الربع مع الولد او ولد الابن وان  
سفل لقوله تعالى (ولكم نصف مترك ازواجكم ان لم يكن  
لهن ولد فان كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن)

## ﴿ أحوال الزوجات ﴾

## للزوجات حالتان

الاولى ان الواحدة منهن فصاعدا تستحق الربع عند

عدم ولد الزوج وولد ابنه وان سفل

الثانية أنها تستحق الثمن مع الولد أو ولد الابن وان سفل

لقوله تعالى ( ولهن الربع مما تركتم ان لم يكن لكم ولد فان

كان لكم ولد فلهن الثمن مما تركتم )

## ﴿ أحوال بنات الصلب ﴾

## لبنات الصلب أحوال ثلاث

الاولى للواحدة النصف لقوله تعالى ( وان كانت واحدة

فلها النصف )

الثانية الاثنتين فصاعدا الثلثان • أما انهما فرض الاكثر

من الاثنتين فلصريح قوله تعالى ( فان كن نساء فوق اثنتين

فلهن ثلثا ما ترك ) ولذا لم يخالف فيه أحد • وأما انهما فرض

الاثنتين فهو قول غير ابن عباس من الصحابة • أما هو فقال

حكهما حكم الواحدة • يدل لاكثر الصحابة اشارة قوله تعالى

(لذا كرم مثل حظ الاثنين) فان أقل مراتب الاختلاط  
ابن وبنت وللابن في هذه الحالة الثلثان فهما نصيب البنيتين  
بهذه الإشارة ومعلوم أن ذلك لا يكون الا حالة أفرادهما  
ولما علم نصيب الاثنين من هذه الإشارة نص جل شأنه على  
نصيب ما فوقهما بقوله ( فان كن نساء فوق اثنتين فلهن  
ثلثا ما ترك )

الثالثة تمصيهن بالابن وان يكون له مثل حظ اثنتين  
بقوله تعالى ( يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين )  
فانه لما لم يبين نصيب البنات عند الاجتماع مع الابن دل ذلك  
على أنه يعصبن

### ﴿ احوال بنات الابن ﴾

بنات الابن احوال ست

الاولى النصف للواحدة عند غم البنت الصليبة  
الثانية الثلثان للاثنتين فصاعدا اذا لم يوجد منهما صليبة  
الثالثة تمصيهن بابن الابن وان سفل سواء كان أخا لمن  
او ابن عم او ابن أخ فيعصب من تكون بحذائه بلا شرط







الاول مع من تحاذيها من الفريق الثاني وهي العليا منه السادس  
تكملة الثلثين ولا شيء للسفليات الا أن يكون معهن غلام  
فيمصّب من تكون بحذائه ومن تكون فوقه ويسقط من دونه  
﴿ أحوال الاخوات لاب وأم ﴾

للأخوات لاب وأم أحوال خمس  
الاولى للواحدة منهن النصف لقوله تعالى ( وله أخت  
فلها نصف ما ترك )

الثانية للاثنتين فصاعداً الثلثان لقوله تعالى ( فان كانتا  
اثنتين فلهما الثلثان ) فانه صريح في أنهما فرض الاثنتين واذا  
كان الثلثان فرض الاكثر من البنتين بعبارة قوله ( فان كن  
نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك ) فهما فرض الاكثر من  
الاختين بالاولى لان البنت اقرب من الاخت

الثالثة تعصيهن بالاخ لاب وام لقوله تعالى ( وان كانوا  
اخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الانثيين ) فانه لما لم يقدر  
نصيب الاخوات ولا نصيب الاخوة في حالة الاختلاط دل  
ذلك على تعصيهن بهم

الرابعة تمصيهن مع البنات او بنات الابن ويكون لمن  
 الباني لقوله عليه السلام ( اجعلوا الاخوات مع البنات عصبه )  
 واذا لم يبق لمن شيء فلا ميراث لمن كما اذا ماتت امرأة  
 وتركت بنتين وزوجا وأما واختين شقيقتين اصل المسألة من  
 من اثني عشر وتعول الى ثلاثة عشر ولم يبق فيها شيء للاختين  
 الخامسة سقوطهن بالابن وابن الابن وان سفل وبالاب  
 بالاتفاق وبالجد عند ابني حنيفة .. اما سقوطهن بالابن وابنه  
 فلقوله تعالى ( ليس له ولد وله اخت فلها نصف ما ترك ) فان  
 المراد بالولد الابن كما ان المراد به في قوله ( وهو يرثها ) لم يكن  
 لها ولد ( الابن بالاجماع وابن الابن كالابن . واما سقوطهن  
 بالاب فلانهن يرثن كلاله وهو من لا ولده ولا والد . واما  
 سقوطهن بالجد فلما سيأتي في باب مقاسمة الجد الاخوة

هو أحوال الاخوات لأب \*

للأخوات لأب أحوال سبع

الاولى والثانية للواحدة النصف وللثنتين فصاعدا

الثلاث عند عدم الاخت لاب وأم

الثالثة تمصيهن بالأخ لاب لقوله تعالى ( وله أخت فلها  
نصف مترك وهو يرثها إن لم يكن لها ولد ) فإن المراد ما يعم

الأخوات والأخوة من الأباوين ومن الأب

الرابعة لمن السدس مع الأخت لاب وأم تكلمة للثلاثين

الخامسة أن لا يرث شيئا مع الأختين لاب وأم إلا أن

يكون ممن أخ لاب فيمصيهن ويكون الباقي بينهم للذكر

مثل حظ الاثنين وذلك لأن الأخوات لأب مع الأخوات

لأباوين مثل بنات الابن مع بنات الصلب

السادسة أن يصرن عصبات مع البنات للحديث السابق

السابعة سقوطهن بالابن وابنته وإن سفل وبالأب

بالاتفاق وبالجد عند أبي حنيفة لما سبق

﴿ أحوال الام ﴾

للأم أحوال ثلاث

( الأولى ) لها الثلث مع الولد أو ولد الابن وإن سفل أو

مع الاثنين من الأخوة والأخوات فصاعدا من أى جهة

كانا لقوله تعالى ( ولأبويه لكل واحد منهما السدس مما

ترك ان كان له ولد ) لقوله تعالى ( فان كان له اخوة فلا مـه  
السدس )

(الثانية) لها الثلث عند عدم من ذكروا اذا لم يكن مع  
الابوين أحد الزوجين لقوله تعالى ( فان لم يكن له ولد وورثه  
أبواه فلا مـه الثلث )

(الثالثة) لها ثلث ما يتي بـمـد فرض أحد الزوجين في  
مسألتين \* اذا تركت امرأة زوجا وابوين كان للزوج النصف  
وللام ثلث الباقي وهو سدس \* واذا ترك رجل زوجة  
وابوين كان للزوجة الربع وللأم ثلث الباقي وهو ربع لقوله  
تعالى ( فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلا مـه الثلث ) فان  
المراد ان لها ثلث ما يستحقه الابوان لا ثلث جميع المال والا  
لكن في البيان ( فان لم يكن له ولد فلا مـه الثلث ) ولزم ان  
يكون قوله ( وورثه أبواه ) خاليا عن الفائدة وثلث ما يستحقه  
هو ثلث جميع المال اذا لم يكن معهما وارث وثلث الباقي بـمـد  
فرض أحد الزوجين ان كان معهما أحدهما يذهب ابن عباس  
إلى ان لها ثلث جميع المال في هاتين المسألتين ويرد مذهبه أنه

يلزم عليه تفضيل الانثى على الذكر فيما لو تركت المرأة زوجها  
وابوين فان نصيب الام على مذهبه اثنان من ستة ونصيب  
الاب واحد من ستة ولم يعمد نظير هذا في الشرع. ولو كان  
بدل الاب جد في هاتين المسألتين كان للأم ثلث جميع المال  
الا عند أبي يوسف فان لها ثلث الباقي

### ميراث الجدات

للجدة الصحيحة السدس للأم كانت أو لاب لما رواه  
أبو سعيد الخدرى وغيره من انه عليه السلام اعطاها السدس  
وكذا لاكثر من الواحدة السدس اذا كن متحاضيات في  
الدرجة لان الصديق شرك ام الاب وام الام في السدس  
حيث قال بدم مشاوره أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم  
(أرى ان ذلك السدس بينكما وهو لمن اقترنت منكما)  
وتسقطن كلهن بالأم اما الأبيات فوجود الادلاء بالأم  
واتحاد السبب الذى هو الأمومة واما الأبيات فلا اتحاد  
السبب وحده. وتسقط الأبيات ايضا بالاب لوجود الادلاء  
وكذا يسقطن بالجد سوى ام الاب وان علت فانها ترث مع



يقسم السدس بينهما في الصورتين انصافا عند ابي يوسف  
 باعتبار الابدان ويقسم بينهما اثلاثا في الصورة الاولى وأرباعا  
 في الثانية عند محمد باعتبار الجهات \* وجه قول محمد ان  
 استحقاق الارث باعتبار الاسباب فاذا اجتمع في واحد سببان  
 متفقان كجدة من جهتين ورث بهما كما لو اجتمع فيه سببان  
 مختلفان فان الميت اذا ترك ابني عم احدهما اخ للام فانه يأخذ  
 ذلك الاخ السدس بالفرض ثم يشارك الاخ في الباقي . والميتة  
 اذا تركت زوجا هو ابن عم مع ابن عم آخر ورث بالسبيين .  
 ووجه قول ابي يوسف ان تعدد الجهة لا يقتضي تعددا لاستحقاق  
 إلا إذا أدى إلى تعدد الاسم كما في المثالين المذكورين وإذا لم  
 يقتض تعدد الاسم كما في الجدات لم يقتض تعددا لاستحقاق .  
 وقال الامام السرخسي من الحنفية لا رواية عن أبي حنيفة في  
 ذلك وذكر الشافعي من الشافعية أن قول أبي حنيفة ومالك  
 والشافعي كقول أبي يوسف

### ﴿ باب العصة ﴾

عصة الرجل لثمة قرابته لا يه سموا بذلك لاحاطتهم



به والعصبة جمع عاصب والعاصب اما عاصب نسبي واما عاصب  
سببي . والعاصب النسبي ثلاثة أصناف عاصب بنفسه وعاصب  
بغيره وعاصب مع غيره فالعاصب بنفسه كل ذكر لا ينتسب  
الى الميت بانثى وخدها سواء انتسب بذكروحدة كابن الابن  
أو بذكر مع أنثى كالاخ الشقيق وهو أربعة أصناف

(الاول) جزء الميت أعنى الابن وابن الابن وان سفل

(الثاني) أصله اعنى الاب وأباه وان علا

(الثالث) جزء الاب أعنى الاخوة الاشقاء أو لأب

وأبناءهم

(الرابع) جزء الجد أعنى الامام الاشقاء وأولادهم

وكذا أعمام الاب وأعمام الجد وبنو كل

ويراعى في إرثهم التقديم باعتبار الجهة فيقدم فروع

الميت وان سفلوا على أصوله وإن علوا لقوله تعالى (يوصيكم الله

في أولادكم الآية) فانه سبحانه جعل الاب مع الولد صاحب

فرض وبين نصيب البنت وسكت عن نصيب الابن

فدل ذلك على أن له الباقي وانه مقدم في الارث بالنصيب

على الأب ويقدم الأصول على الأخوة لانه تعالى شرط في  
 إرثهم كون الميت كلاله ( لا ولد له ولا والد ) فلم أنهم  
 لا يرثون مع الأصول فاذا مات رجل وترك أباً وأخوة فلا  
 شيء لهم اتفاقاً واذا ترك جده وأخوة فكذلك عند الامام  
 وقال الصحابي ان يقاسمونه وسيأتي دليل كل - ويقدم الأخوة  
 على الأعمام لان الأخوة جزء الأب والأعمام جزء الجد ولا  
 خفاء أن جزء الأب أقرب - ويقدم أعمام الأب على أعمام  
 الجد فظهر ان التقديم باعتبار الجهة هو تقديم كل صنف من  
 الاصناف الاربعة السالفة على ما بعده وانما يكون اذا وجد  
 عصبه من صنفين فأكثر كأن ترك الميت ابناً وأباً أو ترك  
 أباً وأخاً شقيقاً أو ترك أخاً شقيقاً وعماً - ويراعى التقديم بقرب  
 الدرجة اذا وجد عصبه من صنف واحد وتفاوتت درجاتهم  
 فلو ترك الميت ابناً وابن ابن قدم الابن لقرب درجته وكذا  
 يقدم الأب على الجد والآخر على ابنته والم على ابنته - ويراعى  
 التقديم بقوة القرابة اذا وجد عصبه من صنف واحد واتحدت  
 درجاتهم فيقدم ذو القرابتين على ذي القرابة الواحدة ولو كان

الاول أنثى صارت عصبية مع غيرها فلو مات رجل وترك  
أخا شقيقا وأخا لأب قدم الأخ الشقيق على الأخ لأب ولو  
مات آخر وترك بنتا وأختا شقيقة وأخا لأب قدمت الأخت  
الشقيقة على الأخ لأب لأنها ذات قرابتين وعصبية مع البنت  
وقد أشار الى التقديم بضروبه الثلاثة الجعبرى بقوله

فبالجهة التقديم ثم بقربه \* وبعدهما التقديم بالقوة اجملا

والعاصب بغيره كل أنثى صاحبة فرض صارت عصبية  
بذكر وشاركته في المصوبة - والعصبية بالغير أربع نسوة  
البنت وبنت الابن والأخت الشقيقة والأخت لأب .  
فكل واحدة من هؤلاء تصير عصبية بأخيها وبنت الابن  
تصير عصبية بابن عمها أيضا وبمن يكون أنزل منها في الدرجة  
ان احتاجت إليه على ما سبق من التفصيل \* فان لم تكن  
الانثى صاحبة فرض فلا تصير عصبية بأخيها فلو ترك الميت  
عمة لابويه وعما كان المال كله للم ولا شيء للعمة لأنها من  
ذوى الاوحام وكذا لا شيء لبنت الأخ مع ابن الأخ وبنت  
الم مع ابن الم \* والعاصب مع الغير كل أنثى تصير عصبية مع

أنثى أخرى . والعصبة مع الغير اثنتان — الاخت الشقيقة  
والاخت لاب فان كل واحدة منهما نصير عصبه مع البنت أو  
بنت الابن لقوله عليه السلام ( اجملوا الاخوات مع البنات  
عصبه ) . وقد فهم مما سبق ان الفرق بين العاصب بغيره والعاصب  
مع غيره ان الغير في الاول يكون عاصبا بنفسه ويشاركه من  
يكون عصبه به في العصبية ويأخذ نصف ما يأخذ وان الغير  
في الثاني لا يكون عاصبا بنفسه ولا يشاركه من هو عصبه  
به في العصبية ولا يأخذ نصف ما يأخذ بل يأخذ ما يتي  
من اصحاب الفروض \* والعاصب السبي هو مولى العتاقة  
وسمى عاصبا سببيا لان ارضه بسبب العتق — فالعتق سواء  
كان ذكرا أو أنثى يرث عتيقه في هذه المرتبة أعني بعد  
العصبات النسبية . فاذا مات عتيق وترك ابنا ومعتقا أو أختا  
ومعتقا فلا شيء للعتق وان ترك زوجة ومعتقا اخذ العتق  
الباقى بعد الزوجة وان ترك العتق وحده أخذ جميع التركة .  
ويقوم مقام العتق عند فقده عصبته النسبية المذكور فان لم  
يوجدوا فعصبته السببية اعنى معتقه . فلو ترك ابن العتق او

الأثر بطريق التعصيب وفيه يقدم الابن وإن سفل على الأب  
ولا قرابة هنا حتى يعطى للأب بها فرضه. وقال أبو يوسف للأب  
سدس الولاء، والباقي للابن أو ابنه. ولو ترك أباً للمتق وجده  
فلا شيء، للجد بالاتفاق وكذا لو ترك أباً وخواه فلا شيء، للآخر.  
ولو ترك أخاه وجده ففيه على الخلاف السابق. ولو ترك معتق  
للمتق أو عصبته المذكور كان الميراث لهم على حسب التفصيل  
السابق - ولا شيء للأنثى من ورثة المتق لقوله عليه السلام  
(ليس للنساء من الولاء إلا ما أعتقن أو أعتق من أعتقن أو  
كاتبن أو كاتب من كاتبن أو دبرن أو دبر من دبرن أو جرّ ولاء  
معتقن أو معتق معتقن) أي ليس للنساء شيء من الولاء  
إلا ولاء عبد أعتقنه أو ولاء عبد أعتقه من أعتقنه أو ولاء  
عبد كاتبه أو ولاء عبد كاتبه من كاتبه أو ولاء عبد دبره أو  
ولاء عبد دبره من دبره \* ربّ قائل يقول كيف ترث المرأة  
من مدبرها أو من مدبر مدبرها وهما لا يعتقان إلا بعد موتها  
فنقول له يتصور ذلك بأن تدبر امرأة عبداً ثم ترد وتلقق

يدار الحرب فيحكم القاضي بقتله ثم يشتري عبداً ويدبره فإذا  
 جاءت هي بعد ذلك مسلمة ومات مدبرها ورثته وأذا مات  
 مدبر مدبرها بعد ذلك ورثته أيضاً وتولاه عليه السلام ( أو جر  
 ولأء معتقن أو معتق معتقن ) على حذف أن المصدرية قبل  
 الفعل الذي هو جر ولفظ ولأء مفعول جر ومعتقن فاعله والتقدير  
 ليس للنساء شيء من الولاء إلا أن جر معتقن ولأء أو أن  
 جر معتق معتقن ولأء \* صورة جر المعتق الولاء أن تزوج  
 امرأة عبداً من معتقة رجل فإذا أتى منها بولد كان ولاؤه  
 لسيده أمه فإذا أعتقت تلك المرأة عبداً جر ولأء ولده إليه  
 ثم إلى سيدته حتى لو مات ذلك المتيق ثم مات ولده وترك  
 سيده أياًه ورثته \* وصورة جر معتق المعتق الولاء أن تعتق  
 امرأة عبداً ثم يشتري عبداً فيزوجه من معتقة آخر فإذا أتى  
 منها بولد كان ولاؤه لسيده أمه فإذا اعتق معتق المرأة عبده  
 جر ولأء ابنه إلى نفسه ثم إلى سيده ثم إلى سيده سيده فإذا  
 مات معتق تلك المرأة ومات معتقه أيضاً ثم مات الولد ورثته  
 تلك المرأة \* من ملك ذا رحم محرم منه عتق عليه وكان ولاؤه

له . فلو ولد عبد من حرة ثلاث بنات فتبرعت الكبرى  
 بتسعة جنيهات والصغرى بستة جنيهات واشترتا أباهما بالخمسة  
 عشر عتق الاب بمجرد الشراء وكان ولاؤه لهما فلو مات بعد  
 ذلك وترك اموالا كان ثلثاها بينهما اثلاثا بطريق الفرض  
 وجعل الباقي أخماسا وقسم بين الكبرى والصغرى بطريق  
 الولاء ثلاثة أخماسه للكبرى وخمساء للصغرى

### باب الحجب

الحجب لغة المنع وفي اصطلاح الفقهاء منع شخص من  
 ميراثه كله أو بعضه لوجود شخص آخر \* وهو نوعان حجب  
 قصاص وهو منع الشخص من فرض واعطاؤه فرضا أنقص  
 منه ويكون الخمسة من الورثة الزوجان والام وبنت الابن  
 والاخت لآب. وحجب حرمان وهو منع الشخص من فرضه  
 وعدم اعطائه شيبامته — ولا يكون لسته من الورثة ثلاثة من  
 الذكور وعم الابن والاب والزوج وثلاث من الاناث وهن  
 البنت والام والزوجة فهؤلاء لا يحجبون حجب حرمان البنت  
 وبقية الورثة يرثون تارة ويحجبون أخرى وحجبهم مبني على

أصلين • الأول ان كل من يدلى الى الليت بواسطة يحجب بها  
سواء اتحد سبب ارنهما كالجد مع الاب وأم الام مع الام أو  
لم يتحد مع كون المدلى به مستحقا جميع التركة كالاخوة مع الاب  
فان الواسطة لما استحققت جميع المال لم يبق لمن أدلى بها شيء  
فان لم يتحد السبب ولم يكن المدلى به مستحقا جميع التركة لم  
يحجب الواسطة من أدلى بها كأولاد الام مع الام فانهم يرثون  
معها مع إدلائهم بها لعدم اتحاد السبب وعدم استحقاقها جميع  
التركة وبهذا انضغ وجه الاستثناء في قول علماء الميراث كل  
من يدلى بواسطة يحجب بها سوى أولاد الام • الثاني ان  
الاقرب يحجب الا بعد سواء اتحد السبب كالجدة مع الام  
وبنات الابن مع بنات الصلب وابن الابن مع ابن هو عمه  
لا أبوه فان الابن يحجب ابن أخيه لقرب درجته أو لم يتحد  
كالاخوة مع الاب • والمحروم من الميراث لوجود مانع  
كالكافر والقاتل والرقيق لا يحجب غيره حجب نقصان ولا  
حجب حرمان عندنا وهو قول عامة الصحابة فقد روى عن  
الشعبي ان امرأة مسلمة تركت زوجا مسلما وأخوين من أمها



مسلمين وابنا كافرا آفضى فيها على وزيد بن ثابت رضى الله  
 عنهما بأن للزوج النصف وللأخوين الثلث وبالباقى للعصبة  
 وعند ابن مسعود يحجب المحروم حجب النقصان دون حجب  
 الحرمان فى المسألة المذكورة يكون للزوج عنده الربع وللأخوين  
 الثلث والباقى للعصبة \* دليله أن حجب النقصان ثبت فى النص  
 باسم الولد وهو يتناول المحروم وغيره بخلاف حجب الحرمان  
 فإنه إنما يكون باعتبار تقديم الأقرب على الأبعد وهذا لا  
 يتصور إلا إذا كان الأقرب وارثا . ولنا أن اسم الولد وإن  
 كان حاميا فى ذاته لكن ذكره فى آية الوارثين يدل على أنه  
 وارث لا محروم \* والمحجوب يحجب غيره كلا الحجين بالاتفاق  
 فإن الاثنين من الأخوة والأخوات فصاعدا لا يرثان مع الأب  
 ويحجبان الأم من الثلث إلى السدس وإن أم الأب لا ترث  
 مع الأب وتحجب أم أم الأم حجب حرمان لقربتها مع اتحاد  
 السبب كما تقدم

﴿ النسبة بين الأعداد ومخارج الفروض ﴾  
 النسبة بين المعددين إما التماثل أو التداخل أو التوافق

أو التباين . فتكون النسبة بينهما التماثل اذا كانا متساويين  
 كـثلاثة مع مثلها . وتكون التداخل اذا كان احدهما بعض  
 الآخر وكان الآخر ضعفه أو أضغافه كالاربعة مع الثمانية  
 والخمسة مع العشرين . وتكون التوافق اذا لم يكونا كما ذكر  
 وقسمهما عدد ثالث كالاربعة مع العشرة فإن الاثنين تقسمهما .  
 ويقال ان العددين متوافقان بالانصاف ان كان القاسم لهما  
 اثنين كما ذكر ويقال انهما متوافقان بالاثلاث ان كان القاسم  
 لهما ثلاثة وعلى هذا قس . وتكون النسبة التباين اذا لم يكن  
 احدهما مثل الآخر ولا بعضه ولم يقسمهما عدد ثالث كالثلاثة  
 مع الاربعة . اذا علمت هذا فاعلم ان عادة علماء هذا الفن  
 أنه ان كانت النسبة بين العددين التماثل اكتفى بأحدهما وان  
 كانت التداخل اكتفى بكبرهما وان كانت التوافق ضرب  
 وفق أحدهما في الآخر واستغنى بحاصل الضرب عنهما .  
 والوفق هو النصف ان كان التوافق بالانصاف والثالث ان  
 كان التوافق بالاثلاث وهكذا . وان كانت النسبة التباين  
 ضرب كل أحدهما في الآخر واستغنى بالحاصل عنهما

ومخرج الفرض أقل عدد يخرج منه الفرض صحيحا  
 كالاثني للنصف ومخرج الفروض أقل عدد يخرج منه أحادا  
 صحيحة كالاربعة للنصف والرابع والستة للنصف والستس \*  
 قد سبق أن الفروض ستة وأنواعها الأول النصف والرابع  
 والثلث والثاني الثلثان والثلث والستس على سبيل التضعيف  
 أو التصفيف وأقول هنا يخرج كل فرض منها وحده سمي  
 سوى النصف فإن أخرجه اثنان كما أن يخرج الربع أربعة  
 ويخرج الثلث ثلاثة وهكذا . فإذا وجد في مسألة فرض واحد  
 صحت من أخرجه وإذا وجد في مسألة فروض متعددة من  
 نوع واحد صحت من يخرج أقلها فتصح من أربعة إذا كان  
 فيها نصف وربع لأن يخرج النصف اثنان ويخرج الربع أربعة  
 والنسبة بين المخرجين التداخل فيكتفى بأكبرهما وتصح من  
 ثمانية إذا كان فيها نصف وربع ونمن لأن النصف من اثنين  
 والربع من أربعة وكل منهما داخل في مخرج الثمن الذي هو  
 ثمانية وعلى هذا القياس . وإذا وجد في مسألة فروض من  
 النوعين فيقال إذا اختلط النصف من النوع الأول بكل النوع

الثاني أو يعضه صحت المسألة من ستة لان مخرج النصف  
 اثنان ومخرج الثلث والثلثين ثلاثة فاذا وجد معهما أو مع أحدهما  
 ضرب مخرجه في مخرجهما لان النسبة بينهما التباين وصحت  
 المسألة من الستة واذا وجد معهما والسدس تصح أيضا من  
 ستة لدخول مخرجه ومخرجهما في مخرج السدس. واذا اختلط  
 الربع من النوع الاول بكل النوع الثاني أو يعضه صحت  
 المسألة من اثني عشر لان الربع من أربعة والثلث والثلثين من  
 ثلاثة فاذا وجد معهما أو مع أحدهما تضرب الأربعة في الثلاثة  
 للتباين وتصح المسألة من اثني عشر واذا وجد معهما والسدس  
 تصح أيضا من اثني عشر لدخول مخرجهما وهو ثلاثة في مخرج  
 السدس وتوافق الأربعة والستة بالانصاف فاذا ضرب نصف  
 الأربعة في الستة أو نصف الستة في الأربعة نتج اثنا عشر .  
 واذا اختلط الثمن من النوع الاول بكل النوع الثاني أو يعضه  
 صحت المسألة من أربعة وعشرين ويعلم وجه هذا بالقياس  
 على ما سبق فتيين أن مخارج الفروض سبعة اثنان وثلاثة  
 وأربعة وستة وثمانية واثنا عشر وأربعة وعشرون (تنبيه) انما

ذكرت هذا المبحث للاحتياج اليه في بابي المول والرد ولم  
أذكر باب التصحيح الذي اعتاد المؤلفون ذكره لان التقسيم  
التناسبي أخصر منه ومن عنه فانا إذا عرفنا فروض الورثة  
يكفى أن نقسم التركة تقسيما تناسبيا ولم تكن في حاجة الى  
تصحيحها بتقسيمها تقسيما هوائيا وبسطها كلها وجدفيها كسر مع  
أن الغالب ان توجد الكسور في أنصبة الورثة عندما تقسم التركة  
تقسيمًا فعليًا ولولا أن هذه الخلاصة لا تقوى على التطويل  
لوضعت ذلك بالامثلة

### باب المول

يطلق المول في اللغة على معان منها الرفع ومنها الميل الى  
الجور يقال حال الميزان اذا رفعه وهو في اصطلاح الفقهاء أن  
يزاد على مخرج فروض المسئلة شيء من أجزائه اذا ضاق عن  
فرض وبالمول يدخل التقصان في أنصبة الورثة على نسبة  
واحدة وأول من حكم به عمر رضى الله عنه فقد سئل عن  
امرأة تركت زوجها وأما واختا لاب وأم فشاور الصحابة فيها  
فأشار العباس رضى الله عنه الى المول فقال أعيلاوا القروض

وتابوه على ذلك ولم ينكره أحد الا ابته بعد موت قمر \*  
 وسأل ابن عباس رجل كيف تصنع بالفريضة العائلة فقال  
 أدخل الضرر على من هو أسوأ حالا وهن البنات والاخوات  
 ففي هذه المسألة عنده للزوج النصف وللأم الثلث والباقي  
 للاخت وستعلم حكمها عند غيره مما سيأتي

قد علمت مما سبق ان مخارج الفروض سبعة اثنان وثلاثة  
 وأربعة وستة وثمانية واثنا عشر واربعة وعشرون وينبغي أن  
 تعلم ان أربعة منها لا تعمل أصلا وهي الاثنان والثلاثة والأربعة  
 والثمانية لان الفروض المتطقعة بها اما أن تبقى بها التركة واما أن  
 تزيد عليها . وان ثلاثة منها قد تعمل وهي ستة واثنا عشر  
 وأربعة وعشرون فالسنة تعمل الى عشرة وترا وشغما فتعمل  
 بسدسها الى سبعة اذا اجتمع في المسألة نصف وثلثان  
 كزوج وأختين لآب وأم أو نصفان وسدس كزوج واخت  
 لآب وأم وأخت لآم وتعمل بثلثها الى ثمانية اذا اجتمع نصف  
 وثلثان وسدس كزوج وأختين لآب وأم وأم أو نصفان  
 وثلث \* كسالة عمر السابقة وتعمل بنصفها الى تسعة اذا اجتمع

نصف وثلثان وثلث كزوج وأختين لاب وأم وأختين لام  
 أو نصفان وثلث وسدس كزوج وأخت لاب وأم وأختين  
 لام وأم وتقول بثلاثها إلى عشرة إذا اجتمع نصف وثلثان وثلث  
 وسدس كزوج وأختين لاب وأم وأختين لام وأم \* وأثنا  
 عشر تقول إلى سبعة عشر وترا لا شفا فتقول بنصف سدسها  
 إلى ثلاثة عشر إذا اجتمع ربع وثلثان وسدس كزوجة وأختين  
 لاب وأم وأخت لام وتقول بربعها إلى خمسة عشر إذا اجتمع ربع  
 وثلثان وثلث كزوجة وأختين لأب وأم وأختين لأم أو ربع  
 وثلثان وسدسان كزوجة وأختين لأب وأم وأخت لام وأم  
 وتقول بربعها وسدسها إلى سبعة عشر إذا اجتمع ربع وثلثان وثلث  
 وسدس كزوجة وأختين لاب وأم وأختين لام وأم \* وأربعة  
 وعشرون تقول إلى سبعة وعشرين مولا واحدا في المسألة المنبرية  
 التي اجتمع فيها الثمن والثلثان والسدسان وهي امرأة وبناتان  
 وابوان وسميت منبرية لأن عليا رضي الله عنه سئل عنها وهو  
 على منبر الكوفة يقول في خطبته الحمد لله الذي يحكم بالحق  
 قطعا . ويمزى كل قس بما تسعى . وإليه المآب والرجعى .

فاجاب عنها بديهية فقال السائل متعنتا ليس للزوجة الثمن  
 فقال له صار ثمنها تسعا ومضى في خطبته فتحججوا من فطنته

### باب الرد

الرد ضد المول لان المول زيادة في أصل المسألة وتنقيص  
 لفرض كل وارث والرد زيادة في فرض كل وارث وتنقيص  
 لأصل المسألة اذا زاد شيء من التركة عن فروض ذوي  
 الفروض ولا عاصب ذهب جمهور الصحابة كعلي ومن تابعه  
 الى انه يرد على أصحاب الفروض على نسبة فروضهم الا الزوجين  
 فانهما لا يرد عليهما لان ارضهما بسبب الزوجية فاذا أخذ كل  
 فرضه الذي يستحق بها لم يستحق شيئا بعد ذلك وبه أخذ أبو  
 حنيفة وأصحابه وذهب زيد بن ثابت الى عدم الرد وقال الزائد  
 عن الفروض لبيت المال وبه أخذ مالك والشافعي واحتجوا  
 على عدم الرد بأن الله قدر فرض كل واحد من أصحاب  
 الفروض فتكون الزيادة عليه تمد وقد نهى الله عنه حيث قال  
 (ومن يمس الله ورسوله ويتمد حدوده الآية) . وبأن  
 الفائض عن فروضهم مال لا مستحق له فيكون لبيت المال



كما اذا لم يترك الميت وارثا واحتج من قال بالرد بقوله تعالى  
 (وأولوا الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله) فان المعنى  
 بعضهم أولى بميراث بعض بسبب الرحم فدلت هذه الآية على  
 استحقاقهم جميع الميراث بصلة الرحم ودلت آية الموارث على  
 استحقاق كل صاحب فرض جزءا معيناً من التركة فعملاً  
 بآية الموارث جعلنا لكل فرضه وعملاً بهذه الآية جعلنا  
 الباقي مستحقاً لهم على نسبة فروضهم لوجود الرحم ولذا لا  
 يرد على الزوجين لانعدام الرحم

#### ومسائل هذا الباب اربعة

الاولى أن يكون في المسألة صنف واحد ممن يرد  
 عليهم حال عدم من لا يرد عليهم وفيها يجعل أصل المسألة  
 مساوياً للمدرووسهم فاذا ترك الميت اثنين أو اثنتين أو جنتين  
 يجعل أصل المسألة اثنين

الثانية أن يكون في المسألة صنفان أو ثلاثة أصناف ممن  
 يرد عليهم حال عدم من لا يرد عليهم وفيها يجعل أصل المسألة  
 مساوياً لسهامهم فيجعل أصلها اثنين اذا كان فيها سدسان كجدة

واخت لام وثلاثة اذا كان فيها ثلث وسدس كولدى ام وام  
 وأربعة اذا كان فيها نصف وسدس كبنت مع بنت ابن او مع  
 ام وخمسة اذا كان فيها ثلثان وسدس كبنتين وام او نصف  
 وسدسان كبنت وبنت ابن وام او نصف وثلث كاخت  
 شقيقة واختين لام

الثالثة أن يكون في المسألة صنف واحد ممن يرد عليهم  
 مع من لا يرد عليه وفيها يعطى من لا يرد عليه فرضه من  
 أقل مخارجه فان استقام الباقي على عدد رهوس من يرد عليهم  
 فيها كزوج وثلاث بنات وان لم يستتم الباقي على عدد رهوسهم  
 فان كان بين الباقي وبين عدد رهوسهم موافقة ضرب وفق  
 عدد رهوسهم في مخرج فرض من لا يرد عليه والحاصل مخرج  
 فروض الجميع كزوج وست بنات وان لم يكن بين الباقي وبين  
 عدد رهوسهم موافقة ضرب كل عدد رهوسهم في مخرج  
 فرض من لا يرد عليه والحاصل مخرج فروض الجميع كزوج  
 وخمس بنات

الرابعة أن يكون في المسألة صنفان أو ثلاثة ممن يرد عليهم

مع من لا يرد عليه وفيها يقسم الباقي من مخرج فرض من لا يرد  
 على مسألة من يرد عليه فان استقام الباقي فيها وهذا في مسألة  
 واحدة وهي زوجة او اكثر واربع جدات وست اخوات  
 لام وان لم يستقم فاضرب مسألة من يرد عليه في مخرج فرض  
 من لا يرد عليه والحاصل مخرج فروض الفريقين ثم اضرب  
 سهام من لا يرد عليه في مسألة من يرد عليه ينتج نصيبه  
 كأربعة زوجات وتسع بنات وست جدات

### باب مقاسمة الجد الاخوة

لما كان الجد يشبه الاب في امور منها انه يحجب اولاد  
 الام وانه اذا زوج الصغير والصغيرة لم يكن لهما خيار البلوغ  
 وانه يقدم على الاخ في ولاية النكاح وانه لا يقتل بولده  
 وانه لا قبل شهادته له وانه لا يجوز دفع الزكاة اليه ويشبه  
 الاخ في امور منها انه اذا كان للصغير جد وام كانت ثقته  
 عليهما اثلاثا اعتبارا بالميراث كما على الاخ والام وانه لا تقرض  
 النفقة على الجد ان كان معسرا كالاخ اختلف الصحابة والعلماء  
 في ميراثه فذهب ابو بكر وابن عباس وابو موسى الاشعري

وابي بن كعب ومعاذ بن جبل وعائشة الى عدم ميراث بني  
 الايمان (الاخوة الاشقاء) وبني الملات (الاخوة لاب) معه نظرا  
 لشبهه بالاب وهو قول أبي حنيفة وعليه الفتوى وذهب علي  
 وابن مسعود وزيد بن ثابت الى أنهم يرثون مع الجد نظر التشبه  
 لهم وهو قول الصاحين ومالك والشافعي وروى أن عمر رضي الله  
 عنه جمع السحابة في بيت ليتفقوا في الجد على قول واحد فسقطت  
 حية من السقف ففرقوا مذعورين فقال رضي الله عنه أبي الله  
 أن تجتمعوا في الجد على شيء • وبديل على ما اختاره أبو حنيفة  
 ما نقل عن ابن عباس ألا يتى الله زيد بن ثابت يحمل ابن الابن ابنا  
 ولا يحمل أبا الاب أباً يريد أن الاتصال والقرب من الجانبين  
 على صفة واحدة فكما يقوم ابن الابن مقام الابن في حجب  
 الاخوة اذا مات الجد ينبغي أن يقوم الجد مقام الاب في حجبهم  
 وعند زيد بن ثابت للجد مع بني الايمان والملات اذا لم يكن  
 معهم فوسم أفضل الامرين ثلث جميع المال ومقاسمتهم بأن يحمل  
 كأحد الاخوة فيأخذ نصيب أخ وضمف نصيب أخت ويدخل  
 بنو الملات في القسمة مع بني الايمان قليلا لتصيب الجد

لأنهم يرثون معه حال عدم بنى الأعيان ويحبسون بهم فلا بد  
من اعتبار أرثهم في حق الجدة فلو كان مع الجدة أخ شقيق  
وأخ لاب اعتبر الأخ لاب في تقليل نصيب الجدة وباعتباره  
تكون للمقاسمة وثلاث جميع المال سواء ولو كان معه أخ شقيق وأخت  
لاب كانت المقاسمة خيراً لأن عليها يكون له اثنان من خمسة  
ولا يأخذ بنو العلات شيئاً إلا إذا كان من بنى الأعيان أخت  
واحدة وبقي شيء كجد وأخت شقيقة وأختين لاب فإنه يبقى  
للأختين لاب عشر المال فإن المال يحمل أخماساً لا اعتبار الجدة  
أختين يعطى الجدة خمسين ويبقى ثلاثة أخماس تعطى الأخت  
الشقيقة منها نصف المال أعني خمسين ونصفاً ويعطى نصف  
الخمس الباقي للأختين لاب فإن لم يبق شيء فلا شيء لبنى  
العات كجد وأخت شقيقة وأخت لاب فإن الجدة يأخذ  
نصف المال لا اعتباره أختين والنصف الآخر تأخذه الأخت  
الشقيقة وإذا كان معهم ذو فرض فللجد أفضل الأمور بعد  
فرض ذى الفرض المقاسمة وثلاث الباقي وسدس جميع المال  
فالمقاسمة خير للجد إذا تركت المرأة زوجها وأخاً وثلاث

الباقى خير اذا ترك الميت جدا وجدة وأخوين وأختاه وسدس  
 جميع المال خير اذا ترك جدا وجدة وبنات وأخوين وواعلم أن  
 زيد بن ثابت يحمل الاخت مع الجد عصية ولا يحملها صاحبة  
 فرض الا فى المسألة الا كدرية وهى زوج وام وجد واخت  
 شقيقة او لأب فللزوجة النصف وللأم الثلث وللجد السدس  
 وللأخت النصف ثم يضم الجد نصيبه الى نصيب الاخت  
 ويقسمان للذكر مثل حظ الانثيين لان المقاسمة خير له اصلها  
 من ستة وتعمل الى تسعة

### ﴿ فصل فى بيان ميراث الخنثى المشكل ﴾

الخنثى قُلَى من الخنث وهو اللين والتكسر \* الخنثى من  
 له آلة الرجال وآلة النساء معا ولم يكن له شيء منهما \* لا يخفى  
 أن آلة كورة والافوة صفتان متضادتان لا يمكن اجتماعهما  
 فى شخص واحد فالخنثى فى الواقع اما ذكر او انثى فان  
 تبين أمره واتضح انه ذكر عومل معاملة الذكور وان اتضح  
 انه انثى عومل معاملة الاناث \* وتبين أمره بعد ولادته بيوله  
 أول مرة فان بال أول مرة من آلة النساء فهو انثى والا آلة

الاخرى كثؤلول وان بال من آلة ألد كور فهو ذكر والآلة  
 الاخرى زيادة خرق فقدسئل عليه السلام كيف يورث الخنثى  
 (فقال من حيث يبول) وروى أن عامر بن الطرب العدواني  
 من حكماء العرب في الجاهلية رقت اليه حادثة خنثى فقال  
 وجل وامرأة فلم يقبل قومه ذلك فتحير ودخل بيته للاستراحة  
 وتقلب على فراشه ولم يأخذه النوم فسأله بنت صغيرة عن  
 تحيره فأخبرها فقالت دع الحال واتبع المبال فخرج وحكم بهذا  
 فاستحسنوه وقد أقره الشارع عليه السلام. فان بال من المخرجين  
 فالحكم لما هو أسبق خروجا وان لم يتبين أمره الى البلوغ  
 فان نبت له لحية أو جامع بذكره أو احتلم كما يحتلم الرجال فهو  
 رجل وان حاض أو نهده له ثديان كشدي المرأة أو جومع كما  
 تجامع النساء أو ظهر به جبل فهو امرأة فان لم تظهر له علامة  
 أو تعارضت العلامات كأن أمني من ذكره وحاض من  
 فرجه فهو مشكل ويقبل قوله فيما لا يعلم الا منه ولا يقبل  
 رجوعه بعد إخباره الا اذا ظهر كذبه يقينا كأن يخبر أنه رجل  
 ثم يلد

ذهب ابو حنيفة وأصحابه رضى الله عنهم الى ان للخنثى  
 المشكل أسوأ حالتى الذكورة والانوثة فينظر نصيبه على انه  
 ذكر وعلى انه انثى ويعطى أقلهما وان كان محروما على تقدير  
 من التقديرين فلا يعطى شيئا فلو مات شخص وترك ابنا  
 وخنثى فرض انثى وكان له سهم ولأخيه سهمان لان ذلك  
 أسوأ لانه لو فرض ذكرآ كان له النصف ولو ماتت امرأة  
 وترك زوجا وأما وخنثى من أبويها فرض ذكرآ وكان له  
 السدس على انه عاصب ولو فرض انثى كان لها النصف وعالت  
 الى ثمانية ولو ماتت امرأة وترك اما وأخوين من الام وزوجا  
 وخنثى من أبويها فرض ذكرآ ولا شيء له لكونه عاصبا لم  
 يبق له شيء ولو فرض انثى كان لها النصف وعالت المسألة الى  
 تسعة ولو مات رجل عن عم وخنثى هو ولد لأخيه الشقيق  
 قدر انثى وكان المال كله للمعم هذا اذا كان مشكلا لا يرجى زوال  
 اشكاله فان كان صغيرا يرجى زوال اشكاله بالبلوغ أعطى لكل  
 وارث أقل نصيبه على فرض ذكورة الخنثى وأنوثة ووقف  
 منه الباقي حتى يتبين أمر الخنثى ببلوغه. فلو مات رجل وترك ابنا



وخثى صغيراً أعطى لابن النصف وللخثى الثلث ووقف  
السدس الباقي

### فصل في بيان ميراث الحمل

أكثر مدة الحمل عند أبي حنيفة وأصحابه رحمهم الله  
ستتان لما روى عن عائشة رضي الله عنها (لا يبقى الولد في رحم  
أمه أكثر من ستين ولو بطل مغزّل) ومثل هذا لا يعرف  
الا بالسمع منه صلى الله عليه وسلم \* وأقلها ستة أشهر لما روى  
أن رجلاً تزوج امرأة فولدت لسته أشهر فهم عثمان رضي الله  
عنه برجها فقال ابن عباس رضي الله عنهما أما أنها لو خاصمتكم  
بكتاب الله خلصتكم اذ قال الله تعالى (وحمله وفصاله ثلاثون  
شهرًا) وقال (وفصاله في عامين) فاذا ذهب عامان للفصال لم  
يبق للحمل الا ستة أشهر فدو أعمان الحد عنها وأثبت النسب  
من الزوج \* اعلم أنه ان كان الحمل من الميت وجاءت به أمه  
لا أكثر مدة الحمل أو أقل ولم تكن أقربت باقضاء العدة ثبت  
نسبه من الميت وورث وان كان من غيره فلا يرث الا اذا  
جاءت به لا أقل من ستة أشهر من يوم الموت حتى يتيقن

بوجوده وقت الموت \* قال أبو حنيفة يوقف للحمل نصيب  
 أربعة بنين أو أربع بنات أيهما أكثر للاحتياط فإن شريكا  
 النخعي قال رأيت بالكوفة لأبي اسماعيل أربعة بنين في بطن  
 واحد ولم يتقل عن المتقدمين أن امرأة ولدت أكثر من  
 ذلك فاعتقناه \* وروى عن محمد أنه يوقف له نصيب ابنين  
 أو ابنتين أيهما أكثر لأن ولادة أربعة في بطن في غاية الندرة  
 فلا يثنى عليه الحكم بل على ما يعتاد في الجملة وهو ولادة  
 اثنين \* وروى عن أبي يوسف أنه يوقف له نصيب ابن واحد  
 أو بنت أيهما أكثر وهذا هو الأصح وعليه الفتوى لأن الغالب  
 المعتاد أن المرأة تلد في بطن واحد أكثر من ولد في بطن الحكم عليه  
 ما لم يعلم خلافه ويأخذ القاضي كفيلا من الورثة لأنه ربما كان  
 الحمل أكثر من واحد \* واعلم أن كل وارث لا يتغير فرضه  
 بتغير حال الحمل يعطى فرضه تاما فإذا مات رجل وترك جدة  
 وامرأة حاملا أعطيت الجدة السدس والزوجة الثمن لعدم  
 تفسير فرضهما بتغير حاله وإن كل وارث يسقط في إحدى  
 حالتي الحمل ولا يسقط في الأخرى لا يعطى شيئا للشك في

استحقاقه ولا تورث مع الشك فاذا مات رجل وترك امرأة  
 حاملاً وأخاً وعماً فلا شيء الا لأخ والم لجواز كون الحمل  
 ذكراً. وان كل وارث يتغير فرضه بتغير حال الحمل يعطى  
 أقل نصيبه ويوقف له الباقي من النصيب الآخر حتى يتبين  
 الامر بوضع الحمل ويتوصل الى ذلك بتصحيح المسألة على  
 فرض أن الحمل ذكر ومعرفة نصيب كل وارث وتصحيحها على  
 فرض أنه أنثى ثم ضرب أحد التصحيحين في الآخر ان كان  
 بينهما مباينة أو وفق أحدهما في الآخر ان كان بينهما موافقة  
 ثم يضرب نصيب كل وارث من مسألة ذكوره في كل مسألة  
 أنوثته أو في وقفها ينتج ما يستحقه على فرض ذكوره من  
 التصحيح الاخير ويضرب نصيبه من مسألة أنوثته في كل  
 مسألة ذكوره أو في وقفها ينتج ما يستحقه على فرض  
 أنوثته من التصحيح الاخير ايضا فيعطى أقلهما ويوقف الباقي  
 فان ظهر ان الحمل مستحق لجميع ما وقف فيها والا اعطى كل  
 وارث ما وقف منه واليك ما يأتي من الامثلة لتعرف حكمها  
 وتقيس عليها غيرها

(١) توفيت امرأة عن زوج وام حبل من أبيها اذا  
 فرض الحمل اني كانت المسألة من ستة وعالت الى ثمانية للزوج  
 ثلاثة وللأخت الشقيقة ثلاثة وللأم اثنان واذا فرض ذكراً  
 كانت المسألة من ستة للزوج النصف ثلاثة وللأم الثلث اثنان  
 وللأخ الشقيق الباقي وهو واحد فاذا نظرنا الى التصحيحين  
 أعني ثمانية وستة وجدنا بينهما موافقة بالانصاف فاذا ضربناه  
 نصف أحدهما في الآخر ينتج أربعة وعشرون للزوج من  
 مسألة الانوثة ثلاثة يأخذها مضروبة في وفق مسألة الذكورة  
 وهو ثلاثة فيكون له تسعة وللأم من مسألة الانوثة اثنان  
 تأخذها مضروبين في وفق مسألة الذكورة وهو ثلاثة فيكون  
 لها ستة وللزوج من مسألة الذكورة ثلاثة يأخذها مضروبة  
 في وفق مسألة الانوثة وهو أربعة فيكون له اثنا عشر وللأم  
 من مسألة الذكورة اثنان تأخذها مضروبين في وفق مسألة  
 الانوثة وهو أربعة فيكون لها ثمانية فتعطي للزوج تسعة من  
 أربعة وعشرين وتوقف منه ثلاثة ولعطي للام ستة من أربعة  
 وعشرين وتوقف منها اثنين فيكون الموقوف للعمل تسعة من

اربعة وعشرين فان جاء انثى كان جميع ما وقف لها وان جاء ذكر ا رد ما كان موقوفاً من نصيب كل اليه وكان للحمل اربعة من اربعة وعشرين لكونه عاصبا

(٢) مات رجل وترك أختا شقيقة وأختا لام وزوجة أب حبلى فاذا فرض الحمل أنثى كانت المسألة ردية وصحت من خمسة للاخت الشقيقة ثلاثة وللأخت لاب واحد وللأخت لام واحد واذا فرض ذكر أصحت من ستة للاخت الشقيقة ثلاثة وللأخت لام واحد وللأخت لاب الباقي فاذا نظرنا الى التصحيحين أعنى خمسة وستة وجدنا بينهما تباينا فاذا ضرب كل أحدهما فى الآخر نتج ثلاثون للاخت الشقيقة من مسألة الانوثة ثلاثة تأخذها مضروبة فى مسألة الذكورة وهى ستة فيكون لها ثمانية عشر وللأخت لام منها واحد تأخذه مضروبا فى ستة فيكون لها ستة وللأخت الشقيقة من مسألة الذكورة ثلاثة تأخذها مضروبة فى مسألة الانوثة وهى خمسة فيكون لها خمسة عشر وللأخت لام منها واحد تأخذه مضروبا فى خمسة فيكون لها خمسة فنعطى للاخت الشقيقة أقل نصيبها

وهو خمسة عشر من ثلاثين ونوقف منها ثلاثة ونعطي للاخت  
 للام أقل نصيبها وهو خمسة من ثلاثين ونوقف منها واحدا  
 فيكون الوقوف للحمل عشرة من ثلاثين فان جاء ذكر اثنى  
 له وان جاء اثنى رددنا الى كل ما كان موقوفا من نصيبها وأعطينا  
 الاخت لاب ستة

(٣) توفيت امرأة عن زوج وأم حبل من غير أبيها  
 وفيها يستوى فرض الحمل ذكرًا وأثنى لانه ولد أم فتكون المسألة  
 من ستة فنعطي للزوج ثلاثة وللأم اثنين ونوقف للحمل واحداً  
 (٤) توفيت امرأة عن زوج وأخت شقيقة وزوجة أب  
 حبل وفيها يتعين فرض الحمل أثنى لانه لو فرض ذكرًا لم يكن  
 له شيء لكونه أخا لاب لم يبق له شيء فيفرض أثنى أخا لاب  
 فيكون لها مع الاخت الشقيقة السدس وتعدل المسألة من ستة  
 الى سبعة فنعطي للزوج ثلاثة من سبعة والاخت الشقيقة  
 ثلاثة منها ونوقف للحمل واحداً فان كان أثنى فهو لها وان  
 كان ذكرًا قسمناه بين الزوج والاخت لكل منهما نصفه

### باب ميراث ذوى الارحام

ذو الرحم كل قريب ليس صاحب فرض ولا عاصب \*  
 ذهب اكثر الضحابة كلى وعمر وابن مسعود وابن عبيدة  
 ومعاذ وغيرهم الى توريث ذوى الارحام واليه مال ابو حنيفة  
 واصحابه وقال زيد بن ثابت لا ميراث لهم ويوضع المال في  
 بيت المال واليه مال مالك والشافعي \* اجتج من نفي ميراثهم  
 بعدم ذكرهم مع أصحاب الفروض والعصبة في آيات الموارث  
 ولو كان لهم شيء لذكروا وما كان ربك نسيا . وبأنه عليه  
 السلام سئل عن ميراث العمة والخالة فقال ( حتى يأتي جبريل  
 ثم قال أين سائل ميراث العمة والخالة فأني رجل فقال النبي  
 صلى الله عليه وسلم اخبرني ان لا شيء لهما ) رواه أبو هريرة  
 واحتج من قال بميراثهم بقوله تعالى ( واولوا الارحام بعضهم  
 أولى ببعض في كتاب الله ) فان معنى الآية بعضهم أولى بميراث  
 بعض فيما كتب الله وحكم به كما وضع فيما سبق \* وذو  
 الارحام لا يرثون مع العصبة ولا مع أصحاب الفروض الا مع  
 الزوجين لانهما لا يرد عليهما ويأخذ من اقرد منهم جميع

المال ويحجب الاقرب الابد كالعصبات \* وهم اصناف  
 اربعة الصنف الاول ينتسب الى الميت وهم اولاد البنات وان  
 سفلوا ذكورا كانوا أو إناثا واولاد بنات الابن كذلك هو الثاني  
 ينتسب اليهم الميت وهم الاجداد الفاسدون وان علوا والجدات  
 الفاسدات وان علون \* والثالث ينتسب الى ابوي الميت وهم  
 اولاد الاخوات من الابوين أو من أحدهما وبنات الاخوة  
 كذلك وبنو الاخوة لام \* والرابع ينتسب الى جدى الميت  
 أو جديته وهم العمات والاصمام لام والاخوال والنخلات  
 فهؤلاء الاصناف وكل من يدلى بهم من ذوي الارحام

### ﴿ بيان ميراث الصنف الاول ﴾

سبق أن الصنف الاول اولاد البنات وأولاد بنات الابن وأقول  
 هنا أولام بالميراث أقربهم الى الميت فبنت البنت أولى من بنت  
 بنت الابن لانها تدلى بواسطة والأخرى باثنتين وان استوت  
 درجاتهم فولد الوارث أولى من ولد ذى الرحم فبنت بنت الابن  
 أولى من ابن بنت البنت وان استوت درجاتهم ولم يكن فيهم  
 ولوارث كبنت ابن البنت مع ابن بنت البنت أو كان كل



منهم ولد وارث كابن البنت مع بنت البنت فعند أبي يوسف  
 يقسم للمال على أبدان الفروع للذكر ضعف ما للأنثى سواء  
 اتفقت صفة الاصول بالذكورة والانوثة أو اختلفت وعند  
 محمد يقسم للمال على أبدان الفروع ان اتفقت صفة الاصول  
 ويقسم على الاصول ان اختلفت صفتهم ثم يعطى كل فرع  
 ميراث أصله فعلى هذا لو ترك الميت ابن بنت وبنت بنت  
 كان المال بينهما أثلاثا اتفاقا لاتفاق صفة الاصول ولو ترك  
 بنت ابن بنت وابن بنت بنت كان المال بينهما أثلاثا عند أبي  
 يوسف باعتبار أبدان الفروع ثلثة لبنت ابن البنت وثلثاه لابن  
 بنت البنت وعند محمد يقسم المال بين الاصول في البطن  
 الثانى للذكر مثل حظ الانثيين ثم يعطى كل فرع ميراث  
 أصله فيكون لبنت ابن البنت ثلثا المال نصيب أيها ولابن  
 بنت البنت ثلثه نصيب أمه هذا ان اتحد عدد الفروع وان  
 تعددت الفروع فأبو يوسف يقسم المال على أبدانهم ومحمد  
 يقسم المال على أول بطن اختلف بالذكورة والانوثة مع جعله  
 كل أصل موصوفا بصفته متعدداً بتعدد فرعه ثم يجمع ما أصاب

الذكور بعد جعلهم طائفة على حدة ويجمع ما اصاب الاناث  
 كذلك ثم يعطى نصيب كل طائفة الى فروعها ان لم يكن بينها  
 وبين فروعها بطون مختلفة والا قسم نصيب كل طائفة على  
 أعلى بطن اختلف من فروعهم بالطريقة السابقة فعلى هذا لو  
 ترك الميت ابني بنت بنت بنت بنت ابن بنت بنت وبنتي  
 بنت ابن بنت بهذه الصورة

ميراث		
بنت	بنت	بنت
بنت	بنت	بنت
بنت	ابن	بنت
ابني	بنت	بنتي

قسم المال بين الفروع أسباعا باعتبار أبدانهم عند أبي  
 يوسف وقسم على أول بطن وقع فيه اختلاف عند محمد وهو  
 البطن الثاني أسباعا باعتبار عدد الفروع في الاصول مع اعتبار  
 صفة الاصول فتجمل البنت الاولى بنتين والوسطى بنتا واحدة  
 والابن ابنين فتعطى البناتان ثلاثة أسباع والابن أربعة أسباع



يخصهما وهو ثلاثة أسباع ويقسم على من بازائهما وهو بنتان  
وابن فلا يستقيم فتضرب أربعة في أصل المسألة وهو سبعة  
فيتحصل ثمانية وعشرون للبنتين من قبل أيهما ستة عشر  
ومن قبل أمهما ستة وللابن من قبل أمه ستة فافهم هذه  
الصورة وقس عليها

استدل أبو يوسف على مذهبه بأن استحقاق الفروع  
الميراث إنما هو لمخفى فيهم وهو القرابة وقد اتحدت الجهة أيضا  
وهي الولاد فيتساوى الاستحقاق فيما بينهم وإن اختلفت صفة  
الأصول ولذا يرث الفرع مع كون أصله كافراً أو رقيقاً فيه  
مانع من الإرث فكما أن وجود المانع من الإرث غير معتبر  
فكذا صفة الذكورة والانوثة فيه تكون غير معتبرة

واستدل محمد باتفاق الصحابة رضي الله عنهم على أن  
لعمة الثلثين وللخالثة الثلث ولو كان الاعتبار بأبدان الفروع  
لكان المال بينهما نصفين • ومذهب محمد هو أشهر الروايتين  
عن أبي حنيفة في جميع أحكام ذوى الأرحام وعليه الفتوى  
وبعض المشايخ أخذوا بقول أبي يوسف في مسائل ذوى الأرحام

لأنه أيسر على المفتي

( بيان ميراث الصنف الثاني )

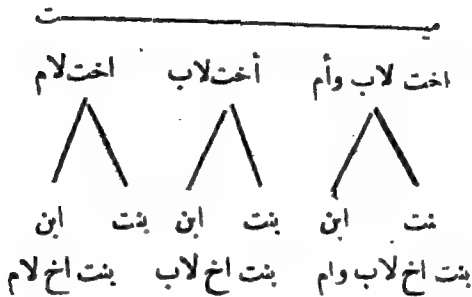
سبق ان الصنف الثاني الاجداد الساقطون والجدات  
الساقطات واقول هنا اولام بالميراث الميراث الى الميت سواء  
كان من جهة الاب او من جهة الام قابو الام اولى من اب  
ام الام وكذا ابو ام الاب اولى من اب ام ام الاب وابو الام  
اولى من اب ام الاب. وان استوت درجاتهم فان اتحدت  
صفة من يدلون بهم واتحدت جهة قرابتهم بأن كانوا من جهة  
الاب او من جهة الام قسم المال على ابدانهم لذكر مثل حظ  
الانثيين فلو ترك اب اب ام الاب وام اب ام الاب كان المال  
بينهما أثلاثا وان اختلفت صفة من يدلون بهم يقسم  
المال على اول بطن اختلف ثم يحمل الذكور طائفة والاناث  
طائفة كما سبق في الصنف الاول فلو ترك اب ام اب اب الاب  
وأب أم أم أم الاب قسم المال على البطن الثاني أثلاثا ثلثاه للجد  
وثله للجدة ثم يعطى نصيب كل منهما لجدده الاعلى لاهو ظاهر .  
وان اختلفت جهة قرابتهم كان الثلثان لقرابة الاب والثلث

لقراءة الام ثم ما أصاب قراءة الاب يقسم بينهم على أول  
 درجة وقع فيها الاختلاف وكذا ما أصاب قراءة الام -  
 وان لم يقع اختلاف قسم على أبدانهم فلو ترك الميت جدين  
 من قبل أبيه كأب أم أم أب الام واب اب اب أم الاب وجدين  
 من قبل امه كأب أم أم أب الام واب أم أم أم الام قسم ما  
 يخص قراءة الاب على البطن الثاني أثلاثا وما يخص قراءة الام  
 كذلك ولو ترك أم اب ام اب الاب وام اب اب اب الام  
 كان ثلثا تركته للاولى وثلثا لثانية لعدم الاختلاف

### بيان ميراث الصنف الثالث

سبق أن الصنف الثالث أولاد الاخوات وبنات الاخوة  
 مطلقا وبنو الاخوة لام وأقول هنا أولاهم بالميراث أقربهم  
 الى الميت فبنت الاخت اولى من ابن بنت الاخ لقربها عنه  
 وان استووا في الدرجة فولد العاصب اولى من ولد ذى الرحم  
 فلو ترك بنت ابن اخ وابن بنت أخت كل منهما لاب  
 وام او لاب او احدهما لاب وام والاخرى لاب كان المال  
 كله لبنت ابن الاخ لان اباها عاصب ولو ترك بنت ابن أخ

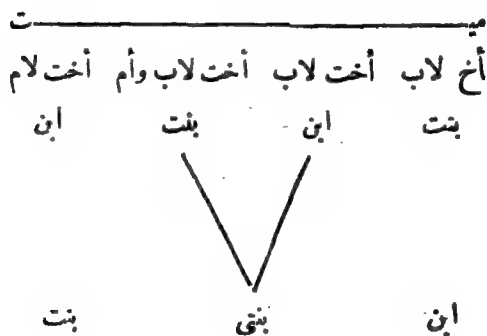
لام وابن بنت اخت لام ايضا كان المال بينهما للذكر مثل حظ  
 الانثيين باعتبار الابدان عند ابى يوسف وكان المال بينهما  
 نصفين عند محمد باعتبار الاصول فان استحقاقهما للميراث  
 بقراءة الام التي لا تفضيل للذكر باعتبارها على الانثى . وان  
 استووا في الدرجة وليس فيهم ولد عاصب كبت بنت أخ وابن  
 بنت أخ او كان كل منهم ولد عاصب كبتى ابن اخ لاب وام او  
 لاب او كان بعضهم ولدا عاصب والبعض ولد صاحب فرض  
 كبت أخ لاب وام وبنت اخ لام قابو يوسف يعتبر قوة  
 القرابة فمن كان أصله اخا لاب وأم أولى عنده ممن أصله أخ  
 من أحدهما ومحمد يقسم المال على الاخوة والاخوات على  
 حسب ميراثهم لو كانوا احياء مع اعتبار عدد الفروع  
 والجهات في الاصول وما أصاب كل فريق يقسم بين فروعه  
 كما في الصنف الاول فلو ترك ثلاث بنات اخوة متفرقين  
 وثلاثة بنين وثلاث بنات اخوات متفرقات بهذه الصورة



قسم المال عند أبي يوسف بين فروع بني الاعيان  
اربعا للذكر مثل حظ الانثيين واعطى لابن الاخت لاب وام  
اربعا ولاخته ربع ولبنت الاخ لاب وام ربع وقدموا على  
فروع بني العلات وبني الاخياف لقوة قرابتهم ولو فرض في  
هذه الصورة عدم وجود بني الاعيان قسم المال على فروع بني  
العات اربعا وقدموا على فروع بني الاخياف لقوة قرابة  
الاب عن قرابة الام ولو فرض فيها عدم فروع بني الاعيان  
والعات قسم المال على فروع بني الاخياف اربعا ايضا تصح  
هذه المسألة عند أبي يوسف من أربعة وقسم المال عند محمد  
بين فروع بني الاخياف على السوية أثلاثا لاستواء الاخت



لام والاخ لام في القسمة مع اعتبار الاخت لام اختين  
 لتعدد فرعها فيكون لها ثلثا الثلث يعطيان لفرعها والاخ لام  
 ثلثه يعطى لفرعه وقسم الثلثان بين فروع بنى الاعيان أنصافا  
 باعتبار عدد الفروع في الاصول فتعتبر الاخت اختين فتأخذ  
 مثل نصيب أخيها فيكون لها ثلث يقسم بين فرعها للذكر  
 ضعف الانثى والاخ ثلث يعطى لبنته ولا شيء لفروع بنى  
 العلات لحجبهم بنى الاعيان ونصح المسألة من تسعة لما هو  
 ظاهر مما سبق \* ولو ترك ابن بنت اخ لاب وبنتى ابن  
 أخت لاب هما أيضا بنتا بنت أخت لاب وأم وزك أيضا  
 بنت ابن أخت لام بهذه الصورة





## ( بيان ميراث الصنف الرابع )

سبق أن الصنف الرابع الاعمام لام والعمات والاخوال  
 واخلالات من أى جهة كانوا وأولادهم وأعمام أبوى الميت  
 لام وأخوال واخلالات أبويه وأولادهم وكذا اعمام أبوى أبوى  
 الميت وأخوال واخلالات أبوى أبويه وأولادهم . وأقول هنا  
 بالحكم فى اعمام الميت وعماته وأخواله واخلالاته انهم اذا انفرد  
 واحد منهم استحق المال كله لعدم المزاحم فلو ترك ممة او عما  
 لام او خالة او خالا استحق جميع المال واذا تعددوا فان اتحدت  
 جهة قرابتهم بأن كانوا من جهة الاب كالعمات والاعمام لام  
 او من جهة الام كالاخوال واخلالات قدم الاقوى قرابة ولو  
 انتهى على الضعيف فيها فن كانت قرابته من جهة الاب والام  
 اولى ممن كانت قرابته من جهة احدهما ومن كانت قرابته  
 من جهة الاب اولى ممن كانت قرابته من جهة الام  
 ونقسم المال بينهم للذكر مثل حظ اثنتين . وان اختلفت جهة  
 قرابتهم فلقرابة الاب الثلثان ولقرابة الام الثلث ثم ما اصاب  
 كل فريق يقسم بينهم كما لو اتحدت قرابتهم فلو ترك ممة لاب

وام وخالة لام كان للأولى ثلثا المال وللثانية ثلثه ولو تعددت العمات  
 لاب وام والخالات لام قسم الثلثان بين العمات والثلث بين  
 الخالات . ولا يقدم الأقوى في جهة على غيره في جهة أخرى بل  
 يقدم على غيره في جهته فلا تقدم العمه الشقيقة على الخالة لام بل  
 تقدم على العمه لاب أو لام وكذا لا يقدم الخال الشقيق على العمه  
 لام بل يقدم على الخال لاب أو لام . والحكم في أولاد هؤلاء  
 المذكورين ان أولادهم بالميراث اقربهم سواء كان من جهة الاب  
 او من غيرها فبنت العمه اولى من ابن بنت العمه وبنت الخالة  
 اولى منه أيضا . وان استووا في الدرجة واتحدت جهة  
 قرابتهم بان كانوا من جهة أبي الميت أو من جهة أمه قدم الأقوى  
 قرابة على غيره فلو ترك ثلاثة أولاد عمات متفرقات كان المال  
 كله لولد العمه لاب وام فان اتحدت مع ذلك قوة قرابتهم  
 قدم ولد العاصب فلو ترك بنت عم وابن عمه كلاهما لاب وام  
 أو لاب أو احدهما لاب وام والاخر لاب كان المال كله  
 لبنت الم لانها ولد عاصب . وان استووا في الدرجة واختلفت  
 جهة قرابتهم فلا اعتبار بقوة القرابة ولا يكون الوارث ولد



يوسف يقسم الثلثان على أبدان الفروع المدلية بقراءة الاب  
والثلث على أبدان الفروع المدلية بقراءة الام مع اعتبار تعدد  
الجهات ونصح من ثلاثين . والحكم في اعمام ابوى الميت  
واخوال وخالاتهما وأولادهم وفي اعمام أبوى الميت  
واخوال وخالاتهما وأولادهم كالحكم فيمن ذكرنا

### فصل في المفقود

هو الغائب الذي لا يدري حياته ولا مماته . المفقود  
يتمتع حيا بالنسبة للماله وعقوده ولذا لا يرث ورثته أمواله ولا  
تزوج زوجته بل توقف أمواله وتبقى زوجته على عصمته حتى  
يعلم موته أو يحكم القاضي به بعد موت أقرانه في بلدته وقيل  
بعد مضي تسعين سنة من يوم ولادته فإذا علم موته أو حكم  
به القاضي قسمت أمواله على ورثته الموجودين عند الحكم  
بموته . ويعتبر ميتا بالنسبة لمال غيره ولذا لا يرث من أحد  
بل يوقف نصيبه من مال مورثه كما في الحمل فإذا ظهر حيا فله  
ما وقف وإذا لم تعلم حياته حتى حكم بموته رد ما كان موقوفا  
له الى ورثة مورثه

﴿ خاتمة في الفرق والحرق والهدى ﴾

إذا مات جماعة بينهم قرابة ولم يدر أيهم مات أو لا كما  
إذا غرقوا في سفينة معا أو القوا في النار أو سقط عليهم جدار  
أو سقف بيت أو قتلوا في معركة ولم يعلم التقدم والتأخر في  
موتهم جعلوا كأنهم ماتوا معا ولم يرث بعضهم من بعض وقسم  
مال كل واحد منهم بين ورثته الأحياء هذا هو المختار عندنا وهو  
مذهب مالك والشافعي رضي الله عنهما وهو مروى عن أبي  
بكر وعمر وزيد بن ثابت رضي الله عنهم والحمد لله رب العالمين  
وكان الفراغ من كتابة هذه الخلاصة في منتصف يوم الأحد  
الموافق ٢٣ ربيع الثاني سنة ١٣٢٦ هجرية وصلى الله على سيدنا  
محمد وعلى آله وصحبه وسلم



﴿ بيان الخطأ والصواب ﴾

صفحة	سطر	خطأ	صواب
١٢	١٤	شروط نسبه	شروط ثبوت نسبه
٢٣	٤	المسألة من	المسألة
٢٨	٩	قول اب	قول أبي
١٣	١٣	أمرأة	امرأة
٤٨	٦	الصحابة	الصحابة



صفحة	سطر	خطاً	صواب
٧	٢	وهو ان يعتمد	وهو ان يعتمد
٧	٧	والدية المغلظة	والدية المحففة
٢٤	١١	لما سبق	لما سبق وكذا يسقطن بالاخ الشقيق وبالاخت الشقيقة اذا صارت عصبه مع البنت او بنت الابن
٢٤	١٤	الاولى لها الثلث	الاولى لها السدس
٢٨	٧	ثم يشارك الاخ	ثم يشارك الآخر
٤٧	٦	ينتج نصيبه	ينتج نصيبه ثم اضرب سهام كل فريق بمن يرد عليه فيما بقي من مخرج فرض من لا يرد عليه يفتح نصيبه
٤٧	٧	كاربعة زوجات	كاربعة زوجات
٦٦	٤	كلب ام ام اب الام	كلب ام ام اب الاب
٦٨	١٣	وقسم المال عند محمد	وقسم ثلث المال عند محمد
٧٧	١٤	اولاب او احدهما لاب وام والآخر لآب كان المال كله	اولاب كان المال كله



## فهرس خلاصة الميراث

صفحة

٣	مقدمة الكتاب
٤	أسباب الميراث
٤	شروط الميراث
٥	موانع الارث
٩	كيفية التصرف في التركة
١٣	بيان الفروض ومستحقها
١٤	أحوال الاب
١٥	أحوال الجد
١٦	أحوال أولاد الام
١٧	أحوال الزوج
١٨	أحوال الزوجات
١٨	أحوال البنات
١٩	أحوال بنات الابن

## صفحة

- ٢٢ أحوال الاخوات لاب وأم  
 ٢٣ احوال الاخوات لاب  
 ٢٤ احوال الام  
 ٢٦ ميراث الجدات  
 ٢٨ باب العصة  
 ٣٥ باب الحجب  
 ٣٧ النسبة بين الاعداد ومخارج الفروض  
 ٤١ باب العول  
 ٤٤ باب الرد  
 ٤٧ باب مقاسمة الجدة الاخوة  
 ٥٠ ميراث الخنثى  
 ٥٣ ميراث الحمل  
 ٥٩ باب ذوى الارحام  
 ٦٠ ميراث الصنف الاول

## صفحة

٦٥	ميراث الصنف الثاني
٦٦	« الصنف الثالث
٧١	« الصنف الرابع
٧٤	« المفقود
٧٥	« النرق والحرق والمهدى



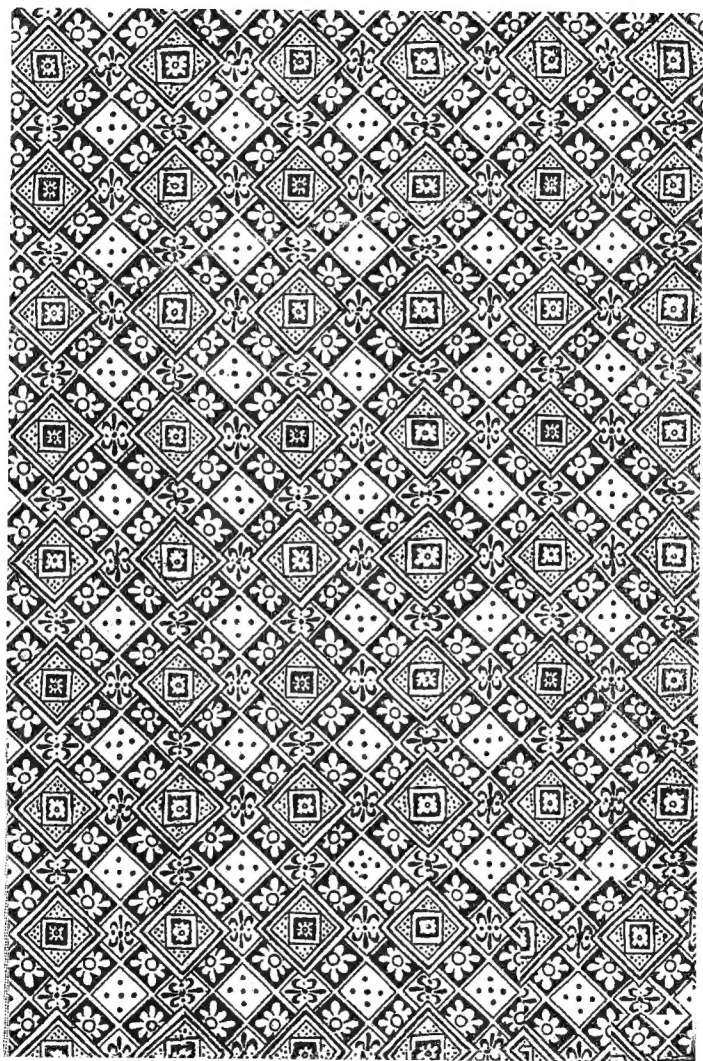


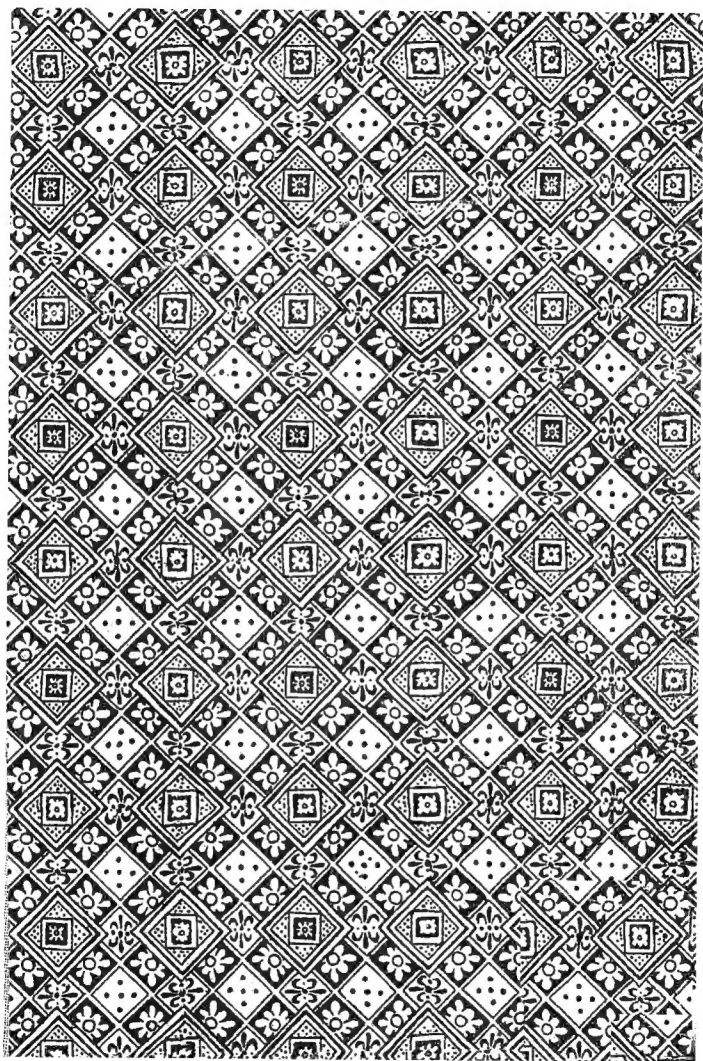












4

Bibliotheca Alexandrina



0480701